

Distr.: General
3 July 2018
Arabic
Original: Arabic/English/
French/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٩ (ح ح) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي
لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما آراءها بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

250718 190718 18-11002 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٣
	كوبا	٣
	إكوادور	٤
	جورجيا	٥
	لبنان	٦
	مدغشقر	٧
	المكسيك	٧
	المغرب	٨
	هولندا	٨
	الاتحاد الروسي	٩
	أوكرانيا	٩

أولا - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٧٢ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣:

(أ) شددت الجمعية على ما أعرب عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة ١)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان ٢ و ٣)؛

(ج) دعت إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة ٤)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة ٢٠).

٢ - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر الردود التي ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدّم بها دون غيرها. ولن تُصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤيد كوبا ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن هناك التزام قائم بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء وإتمام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، شاركت كوبا بنشاط في المحافل الرئيسية المتعددة الأطراف التي يتم النظر أثناءها في هذا الموضوع، مثل مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، والمؤتمر المعني بالتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا لإزالتها الكاملة، والمؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولجانها التحضيرية.

وباعتبار كوبا دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وهي جزء من منطقة أعلنت رسميا منطقة سلام، فإن كوبا دعت الدول الحائزة للأسلحة النووية والجهات الأخرى المحمية بموجب ما يسمى المظلة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها الصريحة المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاما منذ أن أعلنت محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها أن استعمال الأسلحة النووية فعل غير مشروع، لم يحرز أي تقدم يذكر صوب الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، ولا يزال الردع النووي عنصرا أساسيا في الدفاع العسكري والمذاهب الأمنية لبعض الدول. ومما يثير مزيدا من القلق أن تنظر بعض الدول في استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية ردا على هجمات تستخدم فيها أسلحة غير نووية.

وكوبا تعارض تدعيم وتحديث الأسلحة النووية الموجودة ووسائل إيصالها وما يتصل بها من هياكل أساسية، إذ لا يتسق ذلك مع الالتزام باعتماد تدابير فعالة من أجل نزع السلاح النووي.

وقدمت كوبا دعماً بناء لمفاوضات الجمعية العامة التي توجت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، التي تنص على معيار دولي ملزم قانونا يحظر استعمال الأسلحة النووية دون أي استثناءات أو ظروف تخفيف.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أصبحت كوبا خامس دولة تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو ما يدل على إرادتها السياسية والتزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتدعو كوبا إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي إليها. وهي تجدد التأكيد على أن الضمانة الفعالة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتمثل في إزالتها بصورة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وذلك ضمن إطار زمني محدد بوضوح.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

سيصدر يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في سجلات التاريخ باعتباره معلما بارزا في السعي إلى تحقيق السلام الشامل، لأنه الموعد الذي اعتمد فيه المؤتمر الذي عقدته الجمعية العامة معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه الأسلحة، التي لا شك أن لها آثار مدمرة للبشرية، ستُحظر بموجب صك عالمي ملزم قانونا سيُفتح باب التوقيع عليه للدول كافة. وقد شاركت إكوادور مشاركة نشطة في العملية التي أفضت إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية وفي المفاوضات التي تكملت باعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي مجال إدارة العلاقات الدولية، ينص دستور إكوادور على تعزيز السلم ونزع السلاح على الصعيد العالمي، ويدين استحداث واستعمال أسلحة الدمار الشامل وقيام بعض الدول بفرض قواعدها أو مرافقتها العسكرية على أراضي دول أخرى. ويحظر الدستور أيضا استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وإنتاجها وتكديسها واستيرادها ونقلها وتحويلها واستعمالها، وكذلك تفريغ النفايات

النووية والنفايات السامة في الأراضي الوطنية. وبالإضافة إلى انتمائها للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد صدقت إكوادور على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتصلة بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبروتوكولات الإضافية المتعلقة بالضمانات والتعاون المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية شرعت في تحديث ما تملكه من تلك الأسلحة ونظم ومنصات إيصالها، وأنها لم تقلص دور الأسلحة النووية في مذهبها العسكرية، مما يتناقض مع روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وترى إكوادور أن من المؤسف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب تردد دول مدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة في التصديق عليها.

وقد أثبت اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية أن هذه الأسلحة تتنافى والقانون الدولي، حيث أن أحكامها تشمل إجراءات لتمكين الدول الحائزة لأسلحة نووية من إزالتها قبل انضمامها إلى المعاهدة أو بعده. وإلى أن تتحقق الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، يجب على الدول الحائزة لها أن تمتنع في جميع الظروف عن استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وذلك بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها، تحول دون استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها، تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى جميع الدول غير الحائزة لها.

ومن المهم مواصلة الدعوة في جميع المحافل من أجل إزالة هذه الأسلحة؛ ولذلك تؤيد إكوادور الاحتفال السنوي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨]

تؤدي جورجيا دوراً هاماً في دعم هيكل الأمن النووي العالمي القائم عن طريق تنفيذ عناصره على الصعيد الوطني، وذلك بتوفير ما يكفي من الالتزام بالصكوك القانونية الدولية والانضمام إلى المبادرات العالمية في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى. وجورجيا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية منذ عام ٢٠٠٧، وقد صدّقت بالفعل على تعديل الاتفاقية الذي تم في ٢٠٠٥، ومن ثم فهي طرف كامل العضوية في هذا الصك القانوني الدولي البالغ الأهمية. وجورجيا طرف أيضاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي منذ عام ٢٠١٠.

وتسلم جورجيا بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها. وإذ ترى جورجيا أن ذلك القرار يشكل عنصراً حيوياً من عناصر الصك الذي وضعه المجتمع الدولي

لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها ترحب بتمديد سريان القرار إلى غاية عام ٢٠٢١ وتظل ملتزمة بتنفيذه. وستواصل جورجيا أيضا تعاونها مع المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية.

وجورجيا تشارك بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وفي الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

وبدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اعتمدت جورجيا خططها المتكاملة لدعم الأمن النووي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتعمل جورجيا حالياً على وضع قواعد تنظيمية جديدة لتوفير الحماية المادية للمواد النووية، وبالتعاون مع المفوضية الأوروبية، اقتنت معدات حديثة لإجراء التحاليل الجنائية النووية، واعتمدت تشريعات جديدة، مثل إجراءات التصدي للاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة، وبالتعاون مع الولايات المتحدة، أنشأت مركزاً للعمليات البحرية المشتركة على ساحل البحر الأسود لتيسير تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الوكالات من أجل التصدي للأخطار البحرية، بما فيها تهريب المواد النووية.

لبنان

[الأصل بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يؤكد لبنان على ما يلي:

عدم امتلاكه أو إنتاجه أسلحة دمار شامل والتزامه بقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.

دعمه وترحيبه بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام وكامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديده على أن تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنه يقلق من عدم امتثال العدو الإسرائيلي للشرعية الدولية بسبب احتفاظه بترسانة نووية تشكل تهديداً دائماً لجميع دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

وجوب استمرار الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأنه الخيار الوحيد المتاح لمواجهة مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل للعدو الإسرائيلي على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

استمرار المطالبة على الصعيد الدولي بوجوب توقيع دول المنطقة كافة على معاهدات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، بما في ذلك العدو الإسرائيلي.

ضرورة توحيد الموقف العربي وتفعيل دور جامعة الدول العربية والعمل على اكتساب المعارف العلمية وتأمين التجهيزات اللازمة للحماية من أسلحة الدمار الشامل ومتابعة الجهود لإظهار العدو الإسرائيلي كدولة غير مساهمة في الدعوة إلى الشروع والتوسع باستخدام التقنيات النووية السلمية في كل المجالات التي تخدم التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يجب على كل دولة عضو أن تسعى إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبما أن مدغشقر صدقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ملزمة بتنفيذها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

تعتقد المكسيك أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قد أظهر الرغبة القوية لدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في أن تعالج الأمم المتحدة فوراً المسألة التي كانت موضوع أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٦، وهي إزالة الأسلحة النووية.

ولذلك رحبت المكسيك باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهي صك يوافق الجهود الدبلوماسية المعروفة جيداً والواسعة النطاق التي تبذلها المكسيك تشجيعاً لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وبناءً على ذلك، فإن المكسيك أودعت صك تصديقها على المعاهدة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وترى المكسيك أن التفاوض بشأن هذه المعاهدة واعتمادها يتسقان مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم يساهمان في تنفيذها. وعند بدء النفاذ، سيكون الحظر مجرد عنصر من عناصر العملية الرامية إلى الإزالة العامة والكاملة للأسلحة النووية، التي تكمل بدورها العمليات الأخرى ذات الأولوية العالية بالنسبة لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تشجع المكسيك البلدان التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية أن تقوم بذلك سعياً إلى بدء نفاذها في أقرب وقت. وستظل المكسيك تشارك بنشاط في مختلف المنتديات التي يتم فيها النظر في خطة نزع السلاح النووي بغية تعزيز التدابير التكميلية.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية الشاملة لتحقيق نزع السلاح النووي، فإن المكسيك ترى أنها ينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

- أحكام بشأن حظر الأسلحة النووية تكفل تحقيق اللارجعة في نزع السلاح النووي؛
- أحكام بشأن حظر تكديس وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛
- إنشاء آلية لإزالة الأسلحة النووية الموجودة مع تحديد أطر زمنية واضحة لذلك؛

- تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق لأغراض أخرى؛
- إنشاء آلية للتحقق في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- وضع ترتيبات مؤسسية تدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الشاملة وتؤيد مبادئها.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن المملكة المغربية لا تزال على اقتناع راسخ بأهمية آليات الأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والأمن الدولي. وتظل الفعالية المتزايدة لتلك الآليات تتوقف على الإرادة السياسية للدول وعلى وفائها بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها.

ويرى المغرب أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف بالضرورة على كفاءة آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، وخاصة منها مؤتمر نزع السلاح، الذي أصبح منذ إنشائه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وهيئة هامة تستطيع الدول في إطارها الإعراب عن مواقفها.

وقد وقعت المملكة المغربية على جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وصدقت عليها، وتظل ملتزمة بنزع السلاح العام الكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي.

ويظل المغرب مستعدا للنظر بروح بناءة في مشاريع الصكوك المتعددة الأطراف وجميع المبادرات الرامية إلى إعادة تنشيط آليات نزع السلاح التي وضعتها الأمم المتحدة، وتحديدًا إلى كسر الجمود التي يعترى مؤتمر نزع السلاح.

والمغرب مقتنع بأن مع استمرار وجود الأسلحة النووية، لن يمكن تحقيق الأمن أو الاستقرار الفعلي على المستويين الإقليمي والدولي.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، القرار ٢٥١/٧٢ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣".

وتقدم مملكة هولندا في هذه الوثيقة رأي حكومة هولندا حول المسائل التي يغطيها ذلك القرار.

وهولندا تود التشديد على أنها تتفق بالكامل مع الهدف النهائي للقرار ٢٥١/٧٢، المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع

المستوى المنعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، الذي نوقشت فيه منظورات مختلفة حول سبل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشير هولندا، مع الأسف، إلى أن القرار ٢٥١/٧٢ لا يعكس سوى وجهة نظر واحدة معينة، بينما لا يورد المقترحات الأخرى المختلفة التي قُدمت خلال اجتماع ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ووفقاً لما ورد في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، فإن القرار لا يتضمن أي إشارات واضحة إلى معاهدة عدم الانتشار، في حين أن هولندا تفضل كثيراً إدراج إشارة أوسع نطاقاً إلى تلك المعاهدة والتأكيد على أهميتها المحورية في نزع السلاح النووي.

وتعرب هولندا عن أسفها كذلك لأن القرار، بتركيزه على عنصر أساسي واحد فقط من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا ينصف الاهتمام العاجل الذي يجب إيلاؤه لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر وللمسائل الأساسية الأخرى. وتعتقد هولندا أيضاً أن بدء المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية بدون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة لا يدفع قدماً بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

وتلاحظ هولندا تأجيل الاجتماع الرفيع المستوى. وحتى الآن، لم يُقترح له أي موعد جديد. وفي هذا السياق، تكرر هولندا الإعراب عن شعورها بأن أهمية الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي لا تُبرز بما يكفي في العمليات التي لا تتسم، من حيث نطاقها وغرضها، بقدر كاف من الوضوح والشفافية. ومن شأن ذلك أن يمنع دولا رئيسية من المشاركة، وهو يضر بالثقة الدولية التي يستند إليها نجاح جهود نزع السلاح. وبدلاً من ذلك، ينبغي تركيز الجهود على إحراز التقدم في سياق المعاهدة، إذ احتُتمت للتو الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إننا ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى المشاركة بكل ما يمكن من نشاط في حل المشاكل القائمة في مجال الأمن والاستقرار الدوليين. ومن بين تلك المشاكل التطوير غير المقيّد لمنظومات الدفاع العالمية المضادة للصواريخ، وتطوير الأسلحة الاستراتيجية الهجومية غير النووية العالية الدقة، ومشاكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واحتمال وضع أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي، وتزايد الاختلالات الكمية والتنوعية في الأسلحة التقليدية. وإن استمرار هذه المشاكل يدمر الثقة بين الدول، ويضعف هيكل نزع السلاح، ويظل يشكل عقبة رئيسية أمام ضمان فعالية جهود نزع السلاح.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن أوكرانيا مقتنعة بأن من الممكن تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار بشكل فعال عن طريق التنفيذ السليم والمناسب من حيث توقيته والتأييد الصادق لإطار قانوني دولي من قبيل معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل الوثيقة الرئيسية الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من تأثرها بالعدوان العسكري الروسي على أراضيها واحتلالها، في انتهاك للمبادئ الأساسية للمعاهدة ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، لا تزال أوكرانيا ترى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار وأداة أساسية لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وإن وضع معاهدة حظر الأسلحة النووية أو أي صكوك مماثلة إضافية دون مشاركة الدول الحائزة لأسلحة نووية وغيرها من الدول القوية لا يضر الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز القواعد القانونية الدولية القائمة فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى إضعاف نظام المعاهدات.

وبعد قيام الاتحاد الروسي باحتلال جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، يتمثل في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وأرجاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، فقدت أوكرانيا سيطرتها على المرافق والمواد النووية الموجودة في تلك الأراضي.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ الأفكار الواردة في بيانات مسؤولين من الاتحاد الروسي بشأن حقه في نشر أسلحة نووية في أراضي أوكرانيا، وتحديدًا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، يشكل انتهاكاً لمركز أوكرانيا باعتبارها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، ويعرض نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار للخطر.

وإذ تضع أوكرانيا في اعتبارها المسائل المذكورة أعلاه، فإنها تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى بذل كل الجهود الممكنة لصون وتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وتؤكد أوكرانيا جميع الآليات القانونية السارية من أجل الوفاء بهذا الغرض، ومنها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.